لذلك الاثر موقوفة على العلم به والا
بالقدرة والارادة والعلم موقوف على
الاتصاف بالحياة اذهي شرط فيها
ووجود المشروط بدون شرطه يستحيل
فاذن وجود حادث اي حادث اكان
موقوف على اتصاف محدثه بهذه الصفات
الاربع فلو انتفى شيء منها لما وجد شيء من
الحوادث للزوم مجرد ح وهذا يتبين
وجوب اتصافه تعالى بهذه الصفات
في الازل اذ لو كانت حادثة لزم توقف
احداثها على اتصافه تعالى باضدادها
قبلها ثم ينقل الكلام الى اضدادها ويلزم
التسلسل وهو محال فيكون وجود
تلك الصفات على هذا التقدير محالا
وذلك مؤد الى المحذور المذكور

١٤٨

وهو

وهو ان لا يوجد شيء من الحوادث
وبهذا تعرف ايضا وجوب عموم
التعلق للمتعلق منها كالعلم و
القدرة والارادة اذ لو اختصت
ببعض المتعلقات دون بعض لزم
الافتقار الى المخصص فتكون
حادثة ولا يمكن ان يكون المحدث
لها غير الموصوف بها لما عرفت من
وجوب الوحدانية له تعالى وانفراده
بالاختراع واحداثه لها فرع اتصافه
باضدادها قبلها ثم ينقل الكلام الى
تلك الاضداد وتجري ما سبق
فقد بان لك بهذا ان البرهان
الذي ذكرناه في اصل العقيدة
يوخذ منه ثلاثة امور وجود هذه

١٤٩

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)